أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية
ANWAR GARGASH DIPLOMATIC ACADEMY

بيت العائلة الإبراهيمية
ABRAHAMIC FAMILY HOUSE
בית המשפחה האברהמית

نظـرة تحليليـة | مايو 2026

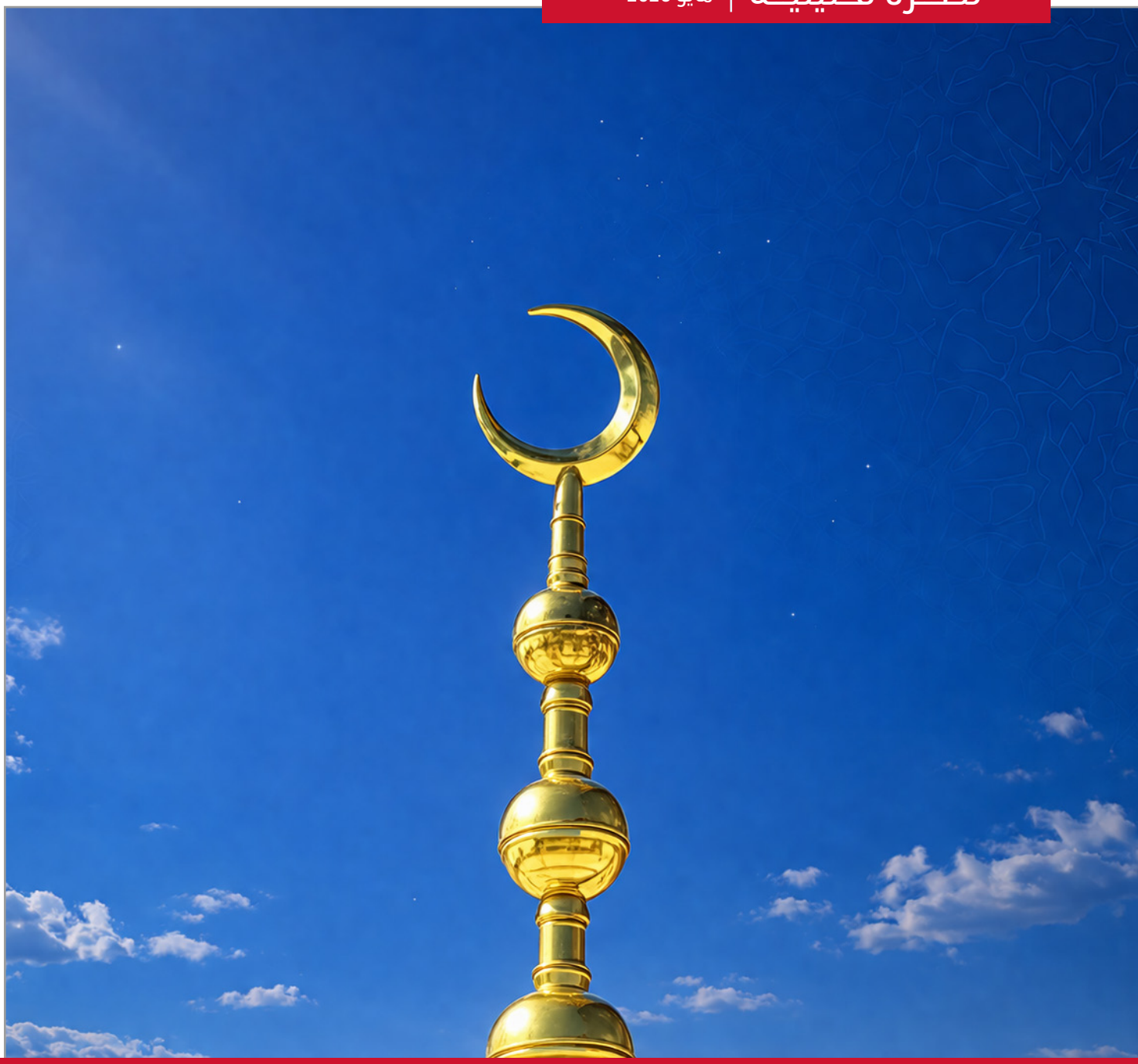

النموذج الإسلامي في الدبلوماسية

البروفيسور جويل هايوارد

حقوق النشر: أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية 2026
بيان إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في هذه الوثيقة تُعبّر عن رأي المؤلف فقط ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية، باعتبارها جهة اتحادية مستقلة، وكذلك لا تُعبّر عن وجهة نظر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

البروفيسور جويل هايوارد (عضو الجمعية الملكية للفنون، وعضو الجمعية الملكية للتاريخ)

باحث أول في أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية وبيت العائلة الإبراهيمية في أبوظبي. ويُصنَّفُ باستمرار كل عام كواحد من أكثر 500 مسلم تأثيرًا في العالم (https://themuslim500.com/). شغل البروفيسور هايوارد العديد من المناصب الأكاديمية القيادية المرموقة، بما في ذلك عميد أكاديمية سيكامور للقيادة، والرئيس التنفيذي لكلية كامبريدج الإسلامية، ورئيس قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة خليفة، ورئيس قسم دراسات القوة الجوية في كينجز كوليدج لندن، وعميد كلية القوات الجوية الملكية. البروفيسور جويل هايوارد هو مؤلف أو محرر لـ 18 كتابًا، وأكثر من 40 مقالة في مجلات علمية محكمة، وعشرات الفصول في الكتب والموسوعات.

ملخص تنفيذي

- تطور النموذج الدبلوماسي الإسلامي على مدى أربعة عشر قرناً على هدي القرآن والسنة، اللذين شكّلا القيم الأساسية التي حددت مسار السلوك السياسي والدبلوماسي للمسلمين. فبدءًا من النبي محمد ﷺ، الذي أرست تعاليمه أقدم السوابق في مجال التعايش وإبرام المعاهدات واحترام الرُسل، ظهرت الدبلوماسية الإسلامية كنهج عملي قائم على القيم، وليس كنظام أيديولوجي جامد.

- أثبتت وثائق التأسيس، مثل صحيفة المدينة وصلح الحديبية، أن السلام والأمن والاحترام بين فئات المجتمع هي الأساس في إدارة النبي محمد ﷺ لشؤون المجتمع. ورغم أن الفقهاء اللاحقين حاولوا تنظيم العلاقات الدولية من خلال تقسيمات ثنائية مثل «دار الإسلام» و«دار الحرب»، إلا أن هذه المفاهيم لم تكن كافية لمواجهة تعقيدات عالم متنوع ومترابط، ولذلك تزايد رجوع الحكام المسلمين إلى المبادئ الإسلامية المبكرة التي تركز على العدالة والمساواة وكرامة الإنسان وحُسن النيّة.

- في فترة العصر الذهبي للإسلام، عكف علماء مثل الماوردي والفراء على صقل النظرية الدبلوماسية الإسلامية من خلال التركيز على أخلاقيات الوفود ومهاراتهم ومسؤولياتهم، وحرمة الحصانة الدبلوماسية، وواجب السعي إلى إحلال السلام حيثما أمكن ذلك. ووضعت الأنظمة السياسية الإسلامية ممارسات دبلوماسية متطورة (بما في ذلك تبادل الهدايا، وإبرام المعاهدات الرسمية، وآخرها إنشاء سفارات دائمة) كانت تضاهي المعايير العالمية، غير أنها كانت متجذرة في الأخلاق الإسلامية.

- اليوم، تعمل الدول ذات الأغلبية المسلمة في إطار نظام دولي يتسم بالمساواة في السيادة والترابط العالمي. وتُجسدُ الدول مثل دولة الإمارات العربية المتحدة كيفية التوفيق بين الدبلوماسية الحديثة والمعايير الأخلاقية الإسلامية دون اللجوء إلى أطر أيديولوجية أو دينية صارمة. فعندما تُركّز دولة الإمارات على التعايش والاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الآخرين والالتزام بالقانون الدولي، فإنّها تُظهر كيف يمكن للقيم الإسلامية أن تدعم الاستقرار والازدهار والتواصل العالمي البنّاء.

- تقدم هذه النظرة التحليلية أربع توصيات للمساهمة في هذه القضايا البارزة:

  - ينبغي إدراج تاريخ الدبلوماسية الإسلامية في مناهج أكاديميات التدريب الدبلوماسي في البلدان ذات الأغلبية المسلمة.
  - يتعين على الدول ذات الأغلبية المسلمة أن تفصل بين سياساتها الخارجية وبين أي أجندات دينية.
  - يجب على الدول ذات الأغلبية المسلمة أن تمارس دبلوماسيتها بطرق تعكس قيم الاحترام وتقاليد التسامح التي يتصف بها الإسلام.
  - ينبغي للدول ذات الأغلبية المسلمة أن تزيد من وتيرة التبادل الثقافي والإعلامي من أجل تعزيز الوعي والتفاهم بين الدول والشعوب.

تفاصيل الموضوع

المحور الرئيس الذي تدور حوله هذه النظرة التحليلية هو كيفية فهم الدبلوماسية الإسلامية، التي تستمد جذورها من القرآن الكريم والسنة وتعاليم النبي محمد ﷺ، وتطبيقها في النظام الدولي المعاصر. على الرغم من أن الدبلوماسية الإسلامية المبكرة كانت تتبنى التعايش وإبرام المعاهدات واحترام المجتمعات الأخرى، إلا أن التفسيرات الفقهية اللاحقة أدخلت أطرًا ثنائية صورت العالم على أنه منقسم إلى عالمين: عالم إسلامي وعالم غير إسلامي. وقد تشكلت هذه المفاهيم، التي نشأت بعد قرون من وفاة النبي ﷺ، بدافع تأثير الظروف الجيوسياسية للإمبراطوريات التي كانت تشهد توسعاً سريعاً، وليس وفقاً للروح الدبلوماسية الأصلية للدين. ولما كانت الدول ذات الأغلبية المسلمة تعمل الآن في إطار نظام معولم قائم على المساواة في السيادة، فإن السؤال التالي يطرح نفسه: كيف يمكن للقيم الإسلامية أن تُشكل أساسًا هادفًا للدبلوماسية دون الرجوع إلى الثنائيات الحضارية أو الأفكار العقائدية التي لم تعد تصلح للزمن الحاضر؟

هذه المسألة لها أهمية خاصة لدولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة المحيطة بها. حيث يقوم النهج الدبلوماسي لدولة الإمارات العربية المتحدة على الاستقرار والاحترام بين الأديان والالتزام بالقانون الدولي ــ وهي مبادئ تتوافق مع أساليب الحكم التي اتبعها النبي محمد ﷺ والأخلاق الإسلامية ككل. وفي هذه المنطقة التي تعاني على مر التاريخ من الحركات العقائدية التي تسيّس الدين، فإنّ نهج دولة الإمارات العربية المتحدة يُظهر أن القيم الإسلامية المتمثلة في الكرامة والعدل والتسامح وحسن النية يمكن أن تشكل أساساً لسياسة خارجية معاصرة دون فرض أهداف دينية. عندما تعطي دولة الإمارات الأولوية للتعايش السلمي والمصلحة المتبادلة والشراكات العالمية البناءة، فإنها ترسي نموذجاً دبلوماسياً يرتكز في جوهره على تراثها ويتناغم مع المعايير الدولية المعاصرة. ويعزز هذا النموذج الاستقرار الإقليمي، ويواجه التطرف، ويوفر إطارًا عمليًا للدول ذات الأغلبية المسلمة التي تتعامل مع بيئة دبلوماسية متنامية التعقيد.

نبذة

على مدار الألف وأربعمائة عام الماضية، استندت الأمم والدول والإمبراطوريات الإسلامية، بدرجات متفاوتة، في فهمها للعلاقات الدولية والحرب والسلام وإدارة شؤون الدولة والدبلوماسية، إلى المصدرين الرئيسيين للتشريع الإسلامي وهما: القرآن الكريم والسنة النبوية. وقد سُجلت هذه التقاليد في مجموعتين رئيسيتين من الوثائق المبكرة: الأحاديث، أي أقوال وأفعال النبي محمد ﷺ، والسيرة النبوية، وهي سيرة حياة النبي ﷺ. وتتصف الأحاديث والسيرة بالتفصيل وتغطي جميع جوانب حياة النبي محمد ﷺ، بما في ذلك نشاطه الدبلوماسي.

يؤمن المسلمون أن محمدًا ﷺ هو خير البشر، حيث كانت قراراته وأفعاله مصدرها الوحي، وبالتالي فإن درجتها أعلى مرتبة من تلك الخاصة بغيره من البشر. ولذلك، لجأ العلماء والفقهاء والقادة على مدار التاريخ الإسلامي الممتد إلى سيرة النبي ﷺ لتحديد طريقة التصرف في كل مجالات النشاط الخاص والعام والسياسي.

لما كان القرآن والسنة قد وضعا الأساس الفلسفي والقيم التي تستند إليها الدبلوماسية الإسلامية على مدى أربعة عشر قرناً، فقد أقامت الأنظمة السياسية الإسلامية ورجال الدولة علاقات دبلوماسية حققت نجاحاً ملحوظاً، ووضعت إطاراً للنشاط الدبلوماسي ابتعد كثيراً عن شكله الأكثر شيوعاً في العصور الوسطى، ومع ذلك ظل يحقق نتائج إيجابية بانتظام بفضل التزامه بالقيم المتأصلة فيه.

تناقش هذه الورقة البحثية تطور الأفكار المتعلقة بكيفية تعامل الدول ذات الأغلبية المسلمة مع الدول الأخرى، بما في ذلك تلك التي تنتمي إلى معتقدات دينية مختلفة، ونظرتها إلى دور القيم الدينية في ممارساتها الدبلوماسية. وتُختتم الورقة بتقديم توصيات للدول الحديثة ذات الأغلبية المسلمة، استناداً إلى التجارب السابقة الناجحة وغير الناجحة، حول أفضل السبل لدمج القيم الإسلامية المتمثلة في التسامح والاحترام والتعايش السلمي في عالم الدبلوماسية المعاصر.

النشاط الدبلوماسي المبكر

في عام 622 م، هاجر النبي محمد ﷺ من مكة إلى المدينة المنورة، وبدأ على الفور تقريبًا في تكوين مجتمع متجانس من القبائل والعشائر اليهودية والوثنية والإسلامية المتناحرة. وبعدها بوقت قصير، وضع صكًا دبلوماسيًا قانونيًا مبتكرًا للتعبير عن مسؤوليات الدفاع المشترك وحقوق جميع المؤمنين وهو: صحيفة المدينة المنورة (التي تُعرف أحيانًا باسم دستور المدينة المنورة). ونصّ الميثاق على التسامح بين أتباع الأديان والقبائل والرغبة في التعايش السلمي وتبادل المنفعة. ونصّت مقدمة الميثاق على أن هؤلاء الناس يشكلون "أمة واحدة من دون الناس (من خارج المدينة)". ولم يحاول الميثاق التوفيق بين المذاهب، وهي محاولة وضع دين مختلط يضم عناصر من كل شيء، وإنّما نصّ على أن لليهود دينهم وللمسلمين دينهم، وأنه لن يتم تقديم أي مساعدة لأعداء بعضهم البعض، ولن يتم التعدي على حقوقهم الدينية أو المدنية. وقد وردت هذه الوثيقة في أول سيرة كبرى، وهي السيرة النبوية لابن إسحاق، وفي كتب أخرى مبكرة عن سيرة النبي ﷺ. وهذه الوثيقة هي في صميم النقاشات الإسلامية حول الممارسات الدبلوماسية والحقوق الدينية منذ ذلك الحين.

كذلك، في عام 628 م، أبرم النبي محمد ﷺ صلح الحديبية، وهي اتفاقية هدنة هامة بين أتباعه في المدينة المنورة وقبيلة قريش غير المسلمة في مكة. وقد أنهى ذلك حالة الحرب بين المدينتين، وأقر سلامًا لمدة عشر سنوات، وسمح لأتباع النبي محمد ﷺ بدخول مكة في العام التالي لأداء فريضة الحج في جو من السلام. ورغم أنّه لم يصل إلينا نص هذا الصلح بصيغته الأصلية، فإن الأحاديث والسير القديمة تروي هذه الحادثة وتورد على الأقل جزءًا من نصها، الذي أصبح أيضًا نموذجًا للدبلوماسية الإسلامية.

اعتُبرت مدة المعاهدة البالغة عشر سنوات ــ وهي أطول مدة تم الاتفاق عليها على الإطلاق بين النبي محمد ﷺ ومجتمع آخر ــ في الفقه الإسلامي في البداية الحد الأقصى لمدة المعاهدة التي يمكن إبرامها بين دولة إسلامية ودولة غير إسلامية. ومع ذلك، فقد خفف العديد من الفقهاء على مر القرون من هذا القيد، أولاً من خلال إبرام معاهدات مدتها عشر سنوات قابلة للتجديد لفترات أخرى مدة كل منها عشر سنوات، ثم اتباع نهج عملي ومرن تجاه هذا القيد. على سبيل المثال، فإن المعاهدة التي أبرمت عام 1535 بين الحاكم العثماني سليمان العظيم وفرانسيس الأول ملك فرنسا ــ والتي أثارت استياء بعض الدول المسيحية الأخرى التي اعتبرت أن إبرام معاهدة مع المسلمين أمر غير مقبول ــ تبنت فكرة السلام والتعايش القائم على الاحترام بين الطرفين طوال حياتهما.[1] ومُذاك، صار النهج المرن أكثر شيوعًا بكثير من المنظور القانوني الصارم. واليوم، حتى الدول التي تقول إنها تدير شؤونها وفقًا للشريعة الإسلامية بكل حذافيرها، مثل إيران وباكستان، تدخل في معاهدات لفترات أطول أو حتى غير محددة المدة.

أوضح النبي محمد ﷺ أنه يمكنه إقامة علاقات طيبة، بل وحتى توقيع معاهدات رسمية مع القبائل أو الكيانات السياسية غير الإسلامية[2]، كما فعل في المدينة المنورة والحديبية. وبعدها صارت هذه الرخصة هي القاعدة في إدارة شؤون الدولة الإسلامية. ولنضرب مثالًا على منفعتها الدبلوماسية الجلية، ففي أغسطس عام 623، عندما قاد النبي ﷺ جيشًا إلى الأبواء، التقى ببني مدلج وبني ضمرة، وهما عشيرتان محليتان مشركتان من بني بكر بن عبد مناة بن كنانة[3]،[4] فإنّ الطرفين احترما بعضهما البعض وأبرما اتفاقيات رسمية مكتوبة تقرر السلام بينهما، مؤكدين على وجه الخصوص أن أياً من الطرفين لن يغير على الآخر أبداً أو يتحالف مع أعداء الآخر. ورغم أن تلك القبائل لم تعتنق الإسلام (ولم يُطلب منها ذلك)، فإنّ هذه الدبلوماسية المفيدة للجانبين عززت شرعية النبي محمد ﷺ، وكان وجود تلك القبائل كحلفاء ومصادر للمعلومات الاستخباراتية على طرق القوافل التجارية له فائدة إستراتيجية. وقد قاتل بنو ضمرة لاحقًا بوفاء إلى جانب النبي محمد ﷺ في غزوات مكة وحنين وتبوك. وبالمثل، قبل فتح مكة بفترة وجيزة، عندما تعرضت قبيلة بني خزاعة (حلفاء النبي محمد ﷺ) لهجوم من قبيلة بني بكر، رفضت قبيلة بني مودلج المشاركة في ذلك الهجوم، وظلت وفية للاتفاقية الأصلية التي أبرمتها مع النبي محمد ﷺ.[5] وكذلك، في كتاب ابن هشام الشهير «السيرة النبوية»، توجد إشارات عديدة إلى القبائل التي تحالف معها النبي ﷺ رسمياً، مثل بني خزاعة المذكورين آنفاً («بما في ذلك فروعهم المسلمة والوثنية»).[6]

كان الأهم هو إدراك أن فئات المجتمعات، حتى تلك التي تنتمي إلى مذاهب دينية مختلفة، يمكنها إقامة علاقات طيبة إذا ما كان لديها أهداف مشتركة بشأن القضايا المتعلقة بالسلام والأمن والاستقرار والازدهار. ويجب السعي لتحقيق السلام بين الشعوب، كما يوضح القرآن الكريم في الآية التالية: ﴿ وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾.[7]

هذا، بطبيعة الحال، ينبع من التذكير القرآني بأن الله كان بإمكانه «وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً»،[8] لكنه بدلاً من ذلك قسم البشرية إلى أمم وقبائل لغرض معين ألا وهو «لِتَعَارَفُوا».[9] إن تشريع الخالق الذي يدعو المجتمعات إلى السعي لإقامة علاقات طيبة بينها، بحيث تكون مصدر إثراء متبادل (بالمعنى الأوسع للكلمة)، يظل الأساس الفلسفي للنموذج الإسلامي في الدبلوماسية.

انتشار الإسلام

بعد وفاة النبي الكريم ﷺ عام 632 م، توسعت الدولة الإسلامية بسرعة خارج شبه الجزيرة العربية، ووصلت في غضون قرن واحد إلى إسبانيا في الغرب وإلى حدود الهند في الشرق. ولتفسير هذا التوسع، وضع العلماء والفقهاء في القرن الثامن، ولا سيما في القرن التاسع الميلادي ــ أي بعد مرور ما يقرب من مائتي عام على عهد النبي ﷺ ــ إطارًا تحليليًا لوصف ما نسميه اليوم فن الحكم والدبلوماسية. وقد شكلت ظاهرتان تاريخيتان هذا الإطار في البداية: أولاً، كانت الأراضي الإسلامية آنذاك متصلة (أي متجاورة كمنطقة سياسية ودينية واحدة)؛ وثانياً، أدى النجاح المذهل الذي بدا لا نهاية له للقوات الإسلامية إلى خلق روح توسعية وانتصارية في أذهان بعض العلماء والفقهاء، وهي روح لم تكن ظاهرةً قط في عهد النبي ﷺ أو في عهد الخلفاء الأربعة الأوائل.

في الأساس، قسّم علماء القرن التاسع العالم المعروف تقسيمًا ثنائيًا إلى مجتمعات إما إسلامية أو غير إسلامية، ووضعوا مجموعة من المبادئ السياسية والعسكرية والدبلوماسية تحدد كيفية تفاعل هذه المجتمعات مع بعضها البعض. وببساطة، رأى هؤلاء العلماء أن التقسيمين الرئيسيين هما «دار الإسلام» (بمعنى: موطن الإسلام)، والتي تشير إلى المناطق التي تسود فيها الشريعة الإسلامية ويمارس فيها المسلمون دينهم بحرية تحت حماية الدولة، و«دار

الحرب»، والتي تشير إلى الأراضي غير الإسلامية المجاورة التي يُنظر إلى حكامها على أنهم يشكلون تهديدًا محتملاً، ولذلك يُطالبون إمّا بقبول الإسلام أو مواجهة الحرب. وأكد بعض العلماء لاحقًا أن هناك فريقًا ثالثًا هو «دار الصلح» أو «دار العهد»، وهو ما يشير إلى أرض غير إسلامية أبرمت، عن طريق الحرب أو الدبلوماسية، معاهدة مع حكومة إسلامية، وبذلك لم تعد، مؤقتًا، جزءًا من «دار الحرب».

يجدر التنويه إلى أن هذه المصطلحات والمفاهيم لم تُستخدم قط في القرآن الكريم أو ترد على لسان الرسول الكريم ﷺ. وقد كان أول استخدام لها في العراق على يد الإمام أبو حنيفة (توفي عام 772 م) وتلميذيه أبو يوسف، وتحديدًا محمد بن الحسن الشيباني (الذي يُعتبر مؤسس علم «السير» أو العلاقات الدولية في الإسلام).[11,10] لم يكن هؤلاء الأئمة يدعون إلى العدوان أو يعارضون السلام، بل أرادوا ببساطة تنظيم الطرق التي كانت تتعامل بها الإمبراطوريات والكيانات السياسية الأخرى خلال فترة التوسع الإسلامي الكبير، ووضع مبادئ توجيهية لكيفية تحسين ذلك التعامل الدبلوماسي ــ الذي كان يدور معظمه حول الحرب، وإن لم يكن يقتصر عليها. وبرز هذا التقسيم الثنائي للعالم إلى «دارين» متعارضين في مذهب الإمام الشافعي (توفي عام 820 م).

في أذهان العديد من علماء الإسلام في القرنين الثالث والرابع بعد وفاة النبي ﷺ، كانت الإمبراطورية الإسلامية (التي كانت قد اتخذت آنذاك لقب «الخلافة») متجانسة وتضم جميع المسلمين في العالم. غير أنّ ذلك كان يجافي الواقع. فلم تعد المجتمعات المسلمة متجاورة، بل كان بعضها يقع خارج حدود الخلافة، وغالبًا ما كان ذلك دون أي حدود مشتركة أو تواصل مباشر، ناهيك عن خضوعها لسيطرة الخليفة. فضلًا عن ذلك، منذ ما لا يقل عن قرن من الزمان بعد ظهور الإسلام، كانت هناك إمارات أو خلافات منفصلة وغير متحالفة تسيطر على أجزاء مختلفة من العالم الإسلامي، حيث كانت الإمبراطورية الأموية الغنية ثقافيًا (المنبثقة عن إمبراطورية أموية سابقة عاصمتها دمشق) تسيطر على جزء كبير من شبه الجزيرة الأيبيرية، إلى جانب الإمبراطورية العباسية التي لا تقل عنها أهمية حضارية في الشرق الأدنى وعاصمتها بغداد. ومما زاد الأمور تعقيدًا أن الانتشار الجغرافي للإسلام كان قد انتهى عمليًا بحلول عام 760 م تقريبًا، على الرغم من أنه استؤنف لاحقًا في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وأجزاء من أفريقيا من خلال التبادل التجاري.

كانت توجد العديد من الإمبراطوريات والدول غير الإسلامية على حدود كلتا الإمبراطوريتين الإسلاميتين (اللتين شهدتا أيضًا عصرًا ذهبيًا). وكان لبعض هذه القوى أهمية بالغة من حيث سلطتها ونفوذها وقوتها الاقتصادية ــ ولا سيما الفرنجة الذين كانوا على حدود الأمويين والروم (البزنطيين) الذين كانوا على حدود العباسيين ــ لدرجة أن الإمبراطوريتين الإسلاميتين أدركتا ضرورة قبول وجود جيرانهما كمراكز للقوة والتعامل معهما دبلوماسياً من أجل إرساء الأمن وتحقيق أقصى قدر من الازدهار.

احتلت المفاهيم النظرية المذكورة آنفًا، المتعلقة بالصراع والتنافس بين تكتلات القوة المحددة على أساس الدين ــ كما وردت في مؤلفات «السير» للشيباني وغيره ــ مكانةً بارزةً في الفقه الإسلامي، واتجهت إلى حصر الدبلوماسية في المقام الأول في التفاوض على معاهدات الحرب (بدلاً من التجارة)؛ ومعاهدات عدم الاعتداء واستقرار الحدود (بدلاً من التحالفات)؛ والوضع القانوني والضريبي لغير المسلمين والزوار بغرض التجارة لفترات قصيرة في الأراضي الإسلامية.[12]

رأى العديد من القادة المسلمين وإداراتهم خلال العصر الذهبي أن هذا التهميش الفقهي غير مفيد، ولذلك رجعوا، بدعم من وزرائهم ومسؤوليهم الإداريين، قدر الإمكان إلى المبادئ الأساسية للتعايش والدبلوماسية التي فهموا بحق أنها كانت سائدة عند نشأة الإسلام، قبل أن تؤدي النزعة الانتصارية لدى بعض أسلافهم إلى تعقيد الدبلوماسية. باختصار، خلُص هؤلاء القادة إلى أن السمة المميزة للدبلوماسية الإسلامية يجب أن تكون «الأسوة الحسنة»، وهي تعبير قرآني تعني «المثال الحسن» و«أرقى ما في السلوك البشري».

تضمنت المبادئ التي وضعها الوزراء والمسؤولون الإداريون (على نحو أكبر بكثير مما فعله الفقهاء) أفكارًا ومبادئ تعكس المفهوم الإسلامي للإنسانية، فضلاً عن مبادئ قرآنية أساسية محددة مثل كرامة الإنسان، والعدل، وحسن النية، والوفاء بالعهود، والإنصاف، ومبدأ المعاملة بالمثل.

وواقع الأمر ورغم أن مبدأ المعاملة بالمثل مهم في الدبلوماسية، فإن الإسلام يطالب بشيء أسمى من ذلك: ﴿وَلا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾.[13] إن النظر إلى المناطق التي لا تقاتل ولا تهدد من العالم غير الإسلامي على أنها لا تزال تقع ضمن دار الحرب، باعتبارها «الآخر» المنافس الذي يجب محاربته عن طريق الجهاد، لم يرقَ إلى هذا المعيار الديني الرفيع. وحتى التعامل مع الطوائف الدينية غير الإسلامية، ولا سيما تلك التي تُعرف بـ«أهل الكتاب»، ينبغي أن يتم بمنتهى الاحترام، أو كما جاء في القرآن الكريم: «بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ»[14] وبوضوح أكبر، يورد القرآن أيضًا: ﴿وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾.[15] تشير هذه الآيات في المقام الأول إلى التسامح الديني، لكن مقصدها يدعم بوضوح أيضًا ذلك النوع من الدبلوماسية التصالحية التي تركز على التعايش، والتي اعتقد الحكام العباسيون اللاحقون وغيرهم أنها تتوافق مع مكارم الأخلاق في الإسلام.

لم يصل أحد في استيعاب التطور الذي طرأ على المفاهيم والممارسات الدبلوماسية الإسلامية خلال العصر الذهبي إلى الوضوح والشمولية التي وصل إليها الماوردي (توفي عام 1058 م)، مؤلف أول كتاب في نظام الحكم الإسلامي ـ «الأحكام السلطانية».[16] ولم يركز الماوردي كثيرًا على التقسيم الثنائي للعالم إلى «دارين» حضاريين متنافسين، ناهيك عن اعتبار ذلك النهج السليم في تأطير فن الحكم والدبلوماسية. وبعد مرور مائتين وخمسين عامًا على الشيباني، كتب الماوردي في وقت كان فيه التشرذم السياسي والتحديات التي تحيط بالحدود قد قضت على ذلك الشعور بالانتصار الذي ساد في السابق. في رأيه، لا ينبغي النظر إلى الطريقة القديمة التقريرية في تقسيم العالم ووضع الأنظمة الإسلامية في مواجهة جيرانها غير الإسلاميين إلا على أنها طريقة وصفية لفهم من يمكن إبرام السلام معه في الوضع المثالي. وعلى الرغم من أن الماوردي واصل المصطلحات الثنائية لأغراض التصنيف الجغرافي والسياسي، إلا أنه لم يعتبر الجهاد السمة المركزية للعلاقة بين المسلمين وغير المسلمين، ولا توجد أي نزعة تفوقية في مناقشاته حول إدارة شؤون الدولة والدبلوماسية.

بالمثل، في كتابه المهم الذي صدر في القرن العاشر حول طبيعة الدبلوماسية الإسلامية، «كتاب رسل الملوك»، يستقي أبو علي الحسين بن محمد بن الفراء الكثير من سيرة النبي الكريم ﷺ وخلفائه لوضع المبادئ الأساسية للدبلوماسية.[17] ويستبعد أبو علي الحسين تمامًا التقسيم الثنائي، ويركز على كيفية اختيار الدبلوماسيين (الرسل) بناءً على لباقتهم المتميزة، وسماتهم الشخصية القائمة على الإقناع والتصالح، وأخلاقهم التي لا تشوبها شائبة؛ كما يناقش بتعمق أفضل السبل التي يمكنهم من خلالها تحقيق النجاح في تعزيز المصالح الوطنية عند تمثيل قياداتهم في المفاوضات مع الكيانات السياسية الأخرى.

لما كان الدبلوماسيون بحاجة إلى فهم النية الواضحة لقادتهم، مع الاستعداد في الوقت ذاته لأخذ زمام المبادرة واستخدام إبداعهم لاتخاذ قرارات تستند إلى تلك النية إذا ما تبيّن أن الظروف مختلفة عند وصولهم، فقد شددت نظرية الفراء، ومن بعدها النظرية الدبلوماسية الإسلامية، على ضرورة أن يكون الوفود من ذوي الذكاء الحاد والولاء المطلق. وكذلك، بما أن هؤلاء الرُسل كانوا يضطرون أحيانًا إلى السفر لمسافات بعيدة إلى بلدان أجنبية، كان الكثير منها معاديًا، فقد كان عليهم أن يتحلوا بالشجاعة والقوة البدنية والقدرة على تحمل الضغوط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عملية التفاوض بحد ذاتها تتطلب منهم الانخراط في حوار معقد، لذا كان من الضروري أن يكون الدبلوماسيون يتقنون فن الخطابة والمنطق.

كان النبي محمد ﷺ يرى أن سلامة الدبلوماسيين وحصانتهم ومعاملتهم بلطف من شروط نجاح الدبلوماسية، وكان يشعر بأسى شديد عندما يتعرض أي من مبعوثيه لسوء المعاملة من الشعوب التي أرسلهم إليها. وتصف الكتب المبكرة في السيرة معركة مؤتة المشؤومة التي وقعت عام 629 م بأنها ردّ النبي ﷺ الحازم على مقتل أحد مبعوثيه على يد أحد زعماء الغساسنة. وكان ذلك انتهاكًا صارخًا لإصرار النبي ﷺ على ضرورة منح المبعوثين حق المرور الآمن، والحصانة من الاعتقال أو السجن، والحق في محاكمة عادلة، وهو ما كان يطالب به للوفود التي كان يستقبلها من الدول الأخرى، حتى تلك التي كان في حالة حرب معها. وقد امتد مفهوم «الأمان» هذا حتى ليشمل مبعوثي الحكام الذين كان يكرههم، مثل مبعوثي مدعي النبوة مسيلمة اللذين أتيا إلى المدينة المنورة حاملين مطالب جائرة من سيدهما. وقال النبي ﷺ لهما ""أما والله لولا أن الرسل لا تقتل لضربت أعناقكما" وحظيا بمعاملة حسنة، ومأوى، وطعام، وعادا بأمان إلى الرجل الذي اعتبره النبي ﷺ كذابًا ضالًا.[18]

حقًا، كان النبي ﷺ يستقبل الرسل من المدن والقبائل في جميع أنحاء شبه الجزيرة العربية وخارجها، ويمنحهم حق المرور الآمن (من لحظة دخولهم الأراضي الإسلامية وحتى لحظة عودتهم إلى أراضيهم) وأفضل أنواع الإقامة والضيافة (بمآدب سخية والترويح عن أنفسهم). وسمح للرسل غير المسلمين بممارسة شعائر دينهم بحرية. على سبيل المثال، عندما وصل وفد من المسيحيين من نجران لإجراء حوار دبلوماسي مع النبي ﷺ، سمح لهم بالصلاة في مسجده، فصَلّوا وهم يتجهون نحو الشرق. ويذكر ابن سعد في كتابه «الطبقات» أن النبي ﷺ لم يكن مجرد مضيف كريم فحسب، بل كان يقدم أيضًا الدعم المالي (بما في ذلك هدايا من الذهب أو الفضة) للوفود القادمة من القبائل الفقيرة تحديدًا التي كانت ترسل رُسلًا للقائه. ولم يَرُقْ له إطلاقًا أنهم لن يستطيعوا العيش براحة أثناء وجودهم في الدولة الإسلامية، أو أنهم سيعانون من أجل تغطية نفقات العودة إلى ديارهم.[19]

اعتبر الفقهاء اللاحقون مثال النبي ﷺ أساساً لإصرارهم على أن الحماية الدبلوماسية والأمان والحصانة هي ركائز للدبلوماسية الإسلامية. ورأى أبو يوسف ومحمد الشيباني أن الحصانة الدبلوماسية تبدأ لحظة دخول الرسول إلى الدولة الإسلامية، وذلك رغم تصنيفهما الثنائي للعالم. وإذا كان الوفد موجودًا فعلًا داخل أراضي الدولة الإسلامية، فإن أمانه يبدأ لحظة تقديم أوراق اعتماده أو وصول إخطار الدولة المرسلة بتعيينه. ويستمر هذا الأمان حتى مغادرة الوفد، بغض النظر عن نتيجة الحوار الذي جرى خلال زيارته؛ فقد أدرك الفقهاء أن النبي محمد ﷺ نفسه قد استند في ذلك إلى الأمر القرآني: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ﴾.[20]

أرسى النبي ﷺ العرف الإسلامي المتمثل في تقديم الهدايا السخية للرسل الذين زاروه في المدينة المنورة، وأرسل هدايا جميلة وفاخرة إلى قادة الدول الأخرى التي سعى إلى إقامة علاقات طيبة معها. يروي ابن عباس حديثاً في «صحيح

البخاري» (4431) ذكر فيه النبي ﷺ في إحدى رسائله الأخيرة إلى أصحابه أنه يجب عليهم «وَأَجِيزُوا الْوَفْدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُ أُجِيزُهُمْ ".».[21] ومن الأمثلة التي توضح أن تقديم الهدايا كان جانبًا أساسيًا من جوانب الدبلوماسية التي مارسها النبي ﷺ، ما روي في حادثة تاريخية وقعت في أكتوبر أو نوفمبر من عام 630 م، عندما جاء يوحنا بن رؤبة، الحاكم المسيحي لمدينة أيلة (التي تُعرف اليوم باسم العقبة على رأس البحر الأحمر)، للتفاوض مع النبي محمد ﷺ في تبوك، فعامله النبي باحترام كبير وأهداه رداءً فاخراً من اليمن.[22] واتفقا على أن تدفع أيلة ضريبة رأس متواضعة، تبلغ دينارًا واحدًا فقط عن كل رجل بالغ في السنة (وهو مبلغ أقل بكثير مما كانوا يدفعونه آنذاك لقبيلة بدوية في المنطقة)، وأن تُحسن ضيافة المسافرين المسلمين، وفي المقابل يقدم النبي ﷺ لهم الصداقة والحماية، ويتركهم يمارسون شعائرهم المسيحية دون تدخل. وفي تلك الفترة نفسها، لفَّ أيضًا رداءً جميلًا حول كتفي أكيدر بن عبد الملك الكندي، الحاكم المسيحي لمدينة دومة الجندل، وهي واحة كبيرة محصنة تقع على الطريق الممتد من تبوك إلى العراق.[23,24] وأبرم النبي ﷺ معاهدة مع أكيدر، ضمنت له الحرية والصداقة والحماية مقابل مبلغ متواضع من الجزية السنوية، وهي الضريبة التي يدفعها المسيحيون واليهود. وفي سياقات دبلوماسية أخرى، كان النبي ﷺ يهدي قطعانًا كبيرةً من الأبقار والإبل.

على الرغم من أن تقديم الهدايا كان أمراً عادياً ومتوقعاً في جميع أشكال الدبلوماسية القديمة والوسطى، إلا أن مثال النبي ﷺ ألهم التقاليد الدبلوماسية الإسلامية بالتركيز الشديد على تقديم الهدايا السخية، وأشهر مثال على ذلك هو الهدايا الرائعة التي أرسلها هارون الرشيد، الخليفة العباسي الخامس، في السنوات الأولى من القرن التاسع الميلادي إلى شارلمان الشهير، ملك الفرنجة والإمبراطورية الكارولنجية. وشملت الهدايا ــ التي رد عليها شارلمان بكرم يماثلها ــ ساعة مائية رائعة، وحريرًا، وملابس باهظة الثمن، وكلاب صيد، وحتى حيوانات لم يسبق رؤيتها من قبل، ومنها فيل.[25] في القرون اللاحقة، خلال عصري المماليك والعثمانيين، كان تقديم الهدايا الإسلامية باهظة الثمن وسيلةً أساسيةً لكسب الاحترام وحسن النية في مجال الدبلوماسية. وأنفق المماليك ثروة طائلة على الهدايا التي أرسلوها مع سفرائهم ــ من حيوانات غريبة ودروع فاخرة وخزف وحرير ــ إلى دول وإمبراطوريات بعيدة مثل إيطاليا وروسيا والصين. بل إنهم كانوا يرسلون الهدايا إلى أعدائهم ترغيبًا في التوصل إلى السلام.[26]

لم يُوفد السفراء المسلمون ليكونوا ممثلين شبه دائمين يعملون لفترات طويلة في البلاط الأجنبي إلا في العهد العثماني، كما كان الحال في التقاليد الدبلوماسية في كل مكان. ولم تصبح السفارات الدائمة من التقاليد الدبلوماسية المعتادة إلا في القرن السادس عشر الميلادي، ثم صارت بعد ذلك سمة طبيعية ومتوقعة للنظام الويستفالي الذي بدأ بعد قرن من ذلك. في الفترات السابقة، كان القادة الإسلاميون يتبعون سُنّة النبي في إرسال وفود غير دائمة؛ أي إرسال رُسل إلى أماكن مختلفة لمعالجة قضايا محددة، ثم يعودون بعد ذلك إلى بلادهم. ويصدق هذا القول تحديدًا على القرون التي ساد فيها التقسيم الثنائي الإسلامي للعالم إلى «دار الإسلام» و«دار الحرب».

لم تظهر السفارات الإسلامية الدائمة في الدول غير الإسلامية، والسفارات غير الإسلامية في الدول الإسلامية، ظهورًا كاملًا إلا بعد أن تراجع استخدام هذا النموذج الثنائي القديم، عقب ما يُعتبر نهاية العصر الذهبي للإسلام على يد المغول في عام 1258. وبدأت تظهر البعثات التجارية والسفارات شبه الدائمة ثم الدائمة خلال فترة ازدهار الإمبراطورية العثمانية، التي سيطرت على أجزاء كبيرة من جنوب شرق أوروبا وغرب آسيا والمشرق العربي وشمال إفريقيا. ومع ذلك، بعد أن تلاشى التوسع والنجاحات التي تحققت في بادئ الأمر، أصبح العثمانيون أكثر تركيزًا على تسوية العلاقات مع الأمراء المسيحيين الخاضعين (الذين كانوا يدفعون «الخراج» الشهير)، ومحاولة الحفاظ على الدولة في خضم التحديات الداخلية المستمرة والتهديدات على كل الحدود، أكثر من تركيزهم على فرض أجندة توسعية إسلامية قائمة على الجهاد. وعلى أي حال، كان من الصعوبة بمكان على العثمانيين أن ينظروا إلى إمبراطوريتهم على أنها كيان إسلامي متجانس، كما كان الحال مع الأمويين أو العباسيين، على سبيل المثال. فلم يكن الإسلام حتى دين الأغلبية في العديد من الأراضي العثمانية طوال تاريخ الإمبراطورية. بل إن الإمبراطورية كانت دائماً متنوعة دينياً، وضمت أعداداً كبيرة من المسيحيين (الذين يتبعون التقاليد الأرثوذكسية والأرمنية والكاثوليكية)، واليهود، ومجموعات دينية أخرى كانت تمارس شعائرها في ظل نظام الملة العثماني. وباتت السفارات مراكز تنسيق للتواصل والتفاوض، في حين أصبحت البعثات التجارية الدائمة من سمات التواصل مع الدول الأخرى.

بعد صعود الغرب في القرن السادس عشر وفيما بعده، ظلت التقسيمات الثنائية والدور الذي يُفترض أنه إلزامي للحرب في عالمنا الذي يزداد عولمةً قائمةً بوصفها ذاكرةً تاريخيةً ذات أهمية أو قابلية تطبيق محدودة للغاية في الوقت الحاضر. ولم تعد هناك إمبراطوريات إسلامية في العالم منذ قرن من الزمان، وتوجد الدول الإسلامية والدول ذات الأغلبية المسلمة جنبًا إلى جنب مع الدول غير الإسلامية (التي يعيش فيها عدد كبير من المسلمين ويتمتعون بحرية دينية كبيرة). ولذلك، تخلت الدول الإسلامية تدريجياً عن استخدام الفقه الإسلامي التقليدي والأطر القانونية الإسلامية كأساس لسياساتها الخارجية وسلوكها الدبلوماسي. ونظراً لترابط اقتصادات الدول الإسلامية والدول ذات الأغلبية المسلمة في نطاق العولمة، وبما أن العضوية في الهيئات العالمية مثل الأمم المتحدة تتطلب قبول مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول ومجموعة من الحقوق بغض النظر عن الهوية الدينية، فإن هذه الدول الإسلامية والدول ذات الأغلبية المسلمة ترى الآن أنه من غير المنطقي التمييز بينها وبين «غير المسلمين» استناداً إلى أفكار عفا عليها الزمن حول الانفصال الحضاري. فجميع الدول الإسلامية أعضاء في الأمم المتحدة، وبالتالي فهي في حالة سلام مع كافة الأعضاء الآخرين بموجب توقيعها على ميثاق الأمم المتحدة وتصديقها عليه، وهو ميثاق رئيس في القانون الدولي. عندما توقع أي دولة على الاتفاقية لتنضم إلى عضوية الأمم المتحدة، فإنها تلتزم قانونًا بذلك. ويُلزم الإسلام المسلمين بالوفاء بجميع العهود المتفق عليها، بما في ذلك المعاهدات، حتى لو كانت قد أُبرمت مع غير المسلمين.[27]

نموذج دولة الإمارات العربية المتحدة

دفع السعي لتحقيق الاستقرار والازدهار جميع الدول الإسلامية والدول ذات الأغلبية المسلمة تقريبًا إلى السعي للتعايش السلمي مع جيرانها وإقامة علاقات دبلوماسية تستند إلى قيم الإسلام، وليس انطلاقًا من أي منطلقات دينية. دولة الإمارات العربية المتحدة هي خير مثال على ذلك. فهي دولة إسلامية يعتزُّ كافة مواطنيها والعديد من المقيمين فيها بأنّهم مسلمون. ومع ذلك، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة ترفض إطلاقًا فكرة السياسة القائمة على مذاهب أيدولوجية وتتبنى سياسة خارجية واستراتيجيات وممارسات دبلوماسية لا تشير بالكاد إلى المذهب العقائدي الإسلامي، ناهيك عن أي خضوع إلزامي له. تنص المادة 12 من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة على أنه في حين تدعم السياسة الخارجية للدولة "القضايا والمصالح العربية والإسلامية"، فإن الدولة ملتزمة بـ"توثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب، على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والأخلاق المثلى الدولية ". وتتوافق ممارسات الدولة الدبلوماسية ــ شأنها شأن ممارسات الرسول الكريم ﷺ نفسه ــ تمامًا مع المادة الثالثة من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية (1961)، التي تحدد مهام وأنشطة الدبلوماسيين والبعثات الدبلوماسية، مع اختلاف واحد هو وجود البعثات الدبلوماسية الدائمة والسفارات في الوقت الحاضر.

لا تضع دولة الإمارات العربية المتحدة الإسلام في قالب سياسي، ناهيك عن السعي إلى تحقيق أجندة دعوية إسلامية في إطار تواصلها الدبلوماسي مع العالم. بل إنها تعتبر هذه الجهود لا طائل من ورائها وتشويهاً صارخاً للإسلام. وبعد أن رأت دولة الإمارات العربية المتحدة الأضرار التي تسببها الحركات الإسلامية على الصعيد العالمي، فإنها ترفض فكرة أن تقوم مبادئها الدبلوماسية على أي فكر مُسيّس. ومن منطلق إدراك دولة الإمارات بأن لجميع الدول حقوقاً، بما في ذلك الحق في اختيار دياناتها (أو عدم اعتناق أي دين على الإطلاق)، فإنّها تسعى إلى بناء علاقات صداقة مع الدول التي تطمح أيضًا إلى تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار والتسامح، وتتبنى القيم الوطنية ذاتها. وتعطي دولة الإمارات العربية المتحدة، في تقاليدها الدبلوماسية، الأولوية للتسامح بين الأديان، والتعايش السلمي، والاحترام المتبادل، وعدم التدخل، والالتزام الراسخ بالقانون الدولي. وهي تعتبر هذه القيم قيمًا إسلاميةً أساسيةً وقيمًا إنسانيةً مثاليةً، وتحرص بشدة على أن تركز دبلوماسيتها على المبادئ التي أكد عليها النبي الكريم ﷺ في تعامله مع الناس بغض النظر عن ديانتهم: كرامة الإنسان، والعدل، وحسن النية. وترتكز دولة الإمارات العربية المتحدة على هذه المبادئ، وليس اتباع أجندة دينية، لتوفير الوسيلة الأكثر فعالية لدبلوماسييها من أجل تعزيز الأخوة الإنسانية، وتقوية أواصر التعاون، وتحقيق المنفعة المتبادلة، وحل الخلافات من خلال الحوار.

الخاتمة

إجمالًا، من الواضح أن الدبلوماسية الإسلامية تغيرت كثيرًا عما كانت عليه في أواخر العصر الأموي وأوائل العصر العباسي، على الرغم من أن الطبيعة المعيارية للفقه الإسلامي أدت إلى استمرار الأفكار المبكرة، على الأقل في النظرية القانونية، لفترة طويلة بعد ظهور ممارسات أكثر واقعية. ويعكس النهج المرن، الذي يتحرر من الأفكار الانتصارية المبكرة حول صراع حضاري ثنائي، بصدق أوسع الطريقة التي بدأت بها الدبلوماسية الإسلامية منذ أربعة عشر قرناً. هذا الشكل القديم، الذي يتصف بالطابع العملي ولا يستند إلى منطلقات دينية، يؤكد على أهمية السعي لتحقيق الأمن والازدهار من خلال التواصل الدبلوماسي مع الدول التي تتبنى القيم ذاتها.

التوصيات

ينبغي للدول ذات الأغلبية المسلمة أن تستقي من تقاليدها الغنية القيم والمُثُل التي تدعم رؤيتها للعالم وممارساتها، دون أن تعمل دبلوماسيتها على الترويج لأجندة ذات إطار ديني تتضمن الدعوة أو التأكيد على التفوق الثقافي أو الديني. وفي ضوء ما سبق، يتعين النظر في التوصيات التالية:

1. ينبغي لأكاديميات التدريب الدبلوماسي في البلدان ذات الأغلبية المسلمة أن تُدرّس تاريخ الدبلوماسية الإسلامية بغية استحداث أفكار ناجعة حول الكيفية التي يمكن بها للقيم الإسلامية، في عالم اليوم الذي يشهد صراعات متعددة، أن تدعم الدبلوماسيين المسلمين في سعيهم لتحقيق السلام والاستقرار والأمن والازدهار.
2. ينبغي على الدول ذات الأغلبية المسلمة أن تفصل سياساتها الخارجية عن أي أجندات دينية، وأن تسعى إلى إقامة علاقات وشراكات قائمة على القيم المشتركة، إلى جانب احترام أديان الدول الأخرى.
3. ينبغي للدول ذات الأغلبية المسلمة أن تمارس دبلوماسيتها بطرق تعكس قيم الاحترام وتقاليد التسامح التي ينص عليها الإسلام، بحيث تكون بمثابة صورة معبرة عن الهوية الحضارية لأمتها دون إقامة حواجز ثقافية.
4. ينبغي للدول ذات الأغلبية المسلمة أن تعزز التبادل الثقافي والإعلامي من أجل تعزيز الوعي والتفاهم بين الدول والشعوب، مما يساعد على تجنب سوء الفهم وبناء علاقات متبادلة تقوم على تقديم العون وتحقيق المنفعة للجميع.

مراجع إضافية

- "Arab Media Forum: UAE's foreign policy rooted in stability for all, says Dr Anwar Gargash", Gulf News, 27 September 2023 https://gulfnews.com/uae/arab-media-forum-uaes-foreign-policy-rooted-in-stability-for-all-says-dr-anwar-gargash1.98375426-
- Al-Zuhaili, Wahbah, "Negotiation in Islam", PIN Points (The Processes of International Negotiation Project), 2003/21, pp. 4-1. https://assets.ctfassets.net/mvajnncmgvdq/52XN7oT70p8UE29WQ22y8d/d93224189b0026660ddfed5d8311aa70/pp21.pdf
- Hashim Kamali, Mohammad with Karim Douglas Crow and Elmira Akhmetova, eds, Islam and Diplomacy: The Quest for Human Security (Kuala Lumpur: Pelanduk Publications and IAIS Malaysia, 2017).
- Istanbuli, Yasin, Diplomacy and Diplomacy in the Early Islamic Era (Oxford and New York: Oxford University Press, 2001).
- Kazemi-Moussavi, Ahmad, "Rethinking Diplomacy and Islam", Islam and Civilisational Renewal, Vol. 3, No. 2, January 2012, pp. 391-388. https://icrjournal.org/index.php/icr/article/view/550/565
- Piscatori, James P. "International Relations and Diplomacy", from Oxford Islamic Studies Online https://bridgingcultures-muslimjourneys.org/items/show/248
- Vaiou, Maria, ed., Diplomacy in the Early Islamic World: A Tenth-century Treatise on Arab-Byzantine Relations. The book of messengers of Kings (Kitāb Rusul al-Mulūk) of Ibn al-Farrāʾ (London and New York: I. B. Tauris, 2015).

Endnotes

1. Shaw, S. J., & Shaw, E. K. (1976). History of the Ottoman Empire and modern Turkey: Vol. 1. Empire of the Gazis: The rise and decline of the Ottoman Empire, 1808–1280. Cambridge University Press, p. 97.
2. Also see The Qurʾān, Sūrat al-Anfāl 8:72.
3. Al-Wāqidī, M. (1989). Kitāb al-Maghāzī (Vol. 1). Muʾassasat al-ʿĀlamī, pp. 388 ,12.
4. Ibn Hishām. (2012). Al-Sīrah al-Nabawiyyah. al-Maktabah al-ʿAṣriyyah, p.331.
5. Al-Wāqidī, M. (1989). Kitāb al-Maghāzī (Vol. 2). Muʾassasat al-ʿĀlamī. , p. 783.
6. Ibn Hishām. (2012). Al-Sīrah al-Nabawiyyah. al-Maktabah al-ʿAṣriyyah, pp. 536 ,496 ,431.
7. The Qurʾān, Sūrat al-Anfāl 8:61.
8. The Qurʾān, Sūrat al-Shūrā 42:8.
9. The Qurʾān, Sūrat al-Ḥujurāt 49:13.
10. Abū Yūsuf. (1933). Kitāb al-Kharāj. al-Maṭbaʿat al-Salafiyyah.
11. Al-Shaybānī, M. (1997). Sharḥ Kitāb al-Siyar al-Kabīr. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
12. Khadduri, M. (2010). War and peace in the law of Islam. Johns Hopkins University Press.
13. The Qurʾān, Sūrat Fuṣṣilat 41:34.
14. The Qurʾān, Sūrat al-Naḥl 16:125.
15. The Qurʾān, Sūrat al-ʿAnkabūt 29:46.
16. Al-Māwardī, ʾA. (1999). Kitāb al-Aḥkām al-Sulṭāniyyah wa-al-Wilāyāt al-Dīniyyah. Dār al-Qalam.
17. Al-Farrāʾ, H. (1947). Kitāb Rusul al-Mulūk wa-man yaṣluḥ lil-Risālah wa-l-Safārah. Maṭbaʿat Lajnat al-Taʾlīf wa-l-Tarjamah wa-l-Nashr.
18. Abū Dāwūd al-Sijistānī. (2015). Sunan Abī Dāwūd. Dār al-Ḥaḍārah lil-Nashr wa-l-Tawzīʿ,ḥadīth 2761.
19. Ibn Saʿd. (2012). Kitāb al-Ṭabaqāt al-Kabīr (Vol. 1). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, pp. 354 ,353 ,349.
20. The Qurʾān, Sūrat al-Tawbah 9:6.
21. Al-Bukhārī, M. (2004). Ṣaḥīḥ al-Bukhārī. Dār al-Āfāq al-ʿArabiyyah, ḥadīth 4431.
22. Al-Wāqidī, M. (1989). Kitāb al-Maghāzī (Vol. 3). Muʾassasat al-ʿĀlamī, pp. 1032–1031.
23. Al-Wāqidī, M. (1989). Kitāb al-Maghāzī (Vol. 3). Muʾassasat al-ʿĀlamī, p. 1030
24. Lecker, M. (n.d.). Ukaydir ibn ʿAbd al-Malik al-Kindī. In Bearman, P. J., Bianquis, T., Bosworth, C. E., van Donzel, E. J., & Heinrichs, W. P. (Eds.), Encyclopaedia of Islam (Vol. 10). Brill.
25. Ottewill-Soulsby, S. (2023). The emperor and the elephant: Christians and Muslims in the age of Charlemagne. Princeton University Press.
26. Behrens-Abouseif, D. (2014). Practising diplomacy in the Mamluk Sultanate: Gifts and material culture in the medieval Islamic world. I.B. Tauris.
27. Cf. The Qurʾān, Sūrat al-Baqarah 2:177; Sūrat al-Māʾidah 5:1; Sūrat al-Naḥl 16:91.